MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

القاهرة فى : ٢٠٢٢/٣/٣

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة

والمشرف على قطاع الافصاح

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٢/٢/٩ مرفق صورة من تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

Head Office 28 Hussien Wassel St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0256 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

القاهرة فى : ٢٠٢٢/٣/٣

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٢/٢/٩ مرفق صورة من تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0256 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مصر للفنادق

عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١

المنحوظـــــة	الـــــــرد
أساس إستنتاج متحفظ :- - وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة فى ٢٠٢١/٦/١٥ على تحويل الشركة من العمل تحت مظلة القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية للعمل تحت مظلة القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم إعمالاً لأحكام المادة (٣٩ مكرر) من القانون (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ، إلا أنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات تحويل الشركة وفقاً لما سبق بالمخالفة للمادة (٨٣ مكرر) ومادة (٧) من الفصل السادس من اللائحة التنفيذية للقانون سابق الإشارة إليه. يتعين موافاتنا بأسباب التأخر فى الإنتهاء من إجراءات تحويل الشركة للعمل تحت مظلة قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وما يترتب عليه من إجراء تعديلات على السجل التجارى واللوائح المنظمة للشركة.	- قامت الشركة بسداد الرسوم المقررة لإتمام إجراءات النقل من العمل تحت مظلة القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية والقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ المعدل لبعض مواده ولائحته التنفيذية للعمل تحت مظلة القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ومنذ ذلك التاريخ يخضع الملف المقدم لخصوص هذا الشأن للإجراءات الداخلية المتبعة فى الهيئة العامة للإستثمار ومنها تسليم الملف لوحده سيناء الكائن مقرها بمبنى الهيئة لمراجعته وليقوم بدوره بالعرض على الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء حيث تم إضافة طلبات أخرى بالملف بناء على طلب الجهاز للموافقة عليها وتم سداد الرسم المقرر عنها وجارى التعقيب والرد على طلبات أخرى للجهاز الوطنى عن آخر مراجعة لهم وذلك لضرورة الحصول على موافقة الجهاز ليتسنى للهيئة العامة للإستثمار السير فى إتخاذ باقى الإجراءات لإعتماد الملف للنقل ويتم التنسيق مع المستشار القانونى لمعالى وزير قطاع الأعمال.
- لم تقم الشركة بتحديث بيانات السياسات المحاسبية المطبقة وفقاً لأخر الإصدارات حيث :- ١- تضمنت الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ إلتزام الشركة عند إعداد القوائم المالية المجمعة والدورية بما يلى :- أ- معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) على الرغم من صدور تعديلات لاحقه عليها فى ٢٠١٩ بموجب قرار رقم (٦٩) لوزير الإستثمار والتعاون الدولى. ب- قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦٠٩) لسنة ٢٠١٦ بالخطأ وصحته رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠١٩. ٢- تلتزم الشركة إعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١ بمبدأ مراجعة القوائم المالية بنظام E.R.P إلا أنه حتى تاريخه لم يتم البدء بتفعيل المنظومة سالفة الذكر. يتعين مراعاة ما جاء عاليه.	- سيتم مراعاة إدراج ما ورد بالملاحظة عند إعداد الإيضاحات المتممة مستقبلاً.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- لم تقم الشركة بخصم نسبة ١% من صافى دخل العاملين إعمالاً للقانون (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ بشأن المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الإقتصادية الناتجة عن إنتشار الأوبئة أو حدوث كوارث طبيعية. يتعين الالتزام بتنفيذ احكام القانون السابق الاشارة اليه والافادة.	- قامت الشركة بإعفاء السادة العاملين بالشركة من تطبيق المساهمة التكافلية بخصم نسبة ١% من العاملين طبقاً للقانون رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ وذلك طبقاً للخطاب الصادر من معالى وزير قطاع الأعمال العام المؤرخ فى ٢٠٢٠/٨/٢٥ والصادر لمعالى وزير المالية وذلك بالإستناد إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٠ بأنه يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناءاً على عرض وزير المالية والوزير المعنى إعفاء العاملين بالقطاعات المتضررة إقتصادياً من تلك المساهمة كلياً أو جزئياً ، وبناء على ما لحق بالقطاع السياحى والعاملين به من ضرر نتيجة الإعفاء الكلى للفنادق بسبب فيروس كوفيد - ١٩ وما نتج عنه من أثر سلبى على دخول العاملين بالقطاع. وهو ما تم تطبيقه أسوه بالشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة.
- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة بالصافى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١١١٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك بنحو ٢٩٤ مليون جنيه ولقد تبين :- • إختلاف نسب إهلاك الأصول المشتراه من الإنفاق الإستثمارى ما بين الأصول المشتراه للشركة وتلك المشتراه للفنادق المملوكة للشركة وهو ما لم نتبين معه أسباب ذلك ومثال ذلك :- هذا بخلاف حساب الإهلاك على الأصول المشتراه من الإحلال والتجديد بنسبة ٧,٥% على الرغم من تضمنها نفس البنود سالفه الذكر. يتعين موافاتنا بأسباب ذلك الإختلاف لما لذلك من أثر على حساب مصروف الإهلاك بقائمة الدخل. • تدنى نسب الإهلاك بالمقارنة بالأعمار الإنتاجية للأصول. يتعين إعادة النظر فى نسب الإهلاك المعمول بها.	- سيتم إعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية فى الأصول الثابتة فى ظل المنفعة المتوقة للشركة من هذه الأصول. - يتم إحتساب الأصول المشتراه من الإحلال والتجديد فيما يخص تجديدات فندق النيل ريتز (أرضيات – مطابخ) والتى سيتم إستهلاكها بأعمار إنتاجيه أقل نظراً لكثرة الإستخدام عليها بمعدل إهلاك متفق عليه ٢٠% ومع ذلك سيتم إعادة النظر فى الاعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى ظل المنفعة المتوقعة للشركة من هذه الأصول حيث أن تقدير الإدارة للعمر الإنتاجى للأصل هو من الأمور التى تخضع لحكم المهنى ويعتمد على خبرة المنشأة فى التعامل مع أصول مماثله طبقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠) فقرة (٥٧).

البيـــــان	مقر الشركة	الفنادق المملوكة للشركة
آلات ومعدات	%١٠	%٥
عدد وأدوات	%١٠	%٥
أثاث ومفروشات	%١٠	%٥

- بلغ رصيد حـ/ مشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٢٢٤ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد مبلغ نحو ٢٢٢,٧٦ مليون جنيه قيمة المنصرف للمقاول العام عن أعمال تطوير فندق دهب وقد تبين لنا :-

الملحوظـــــة	الـــــرد
• إنتهاء المدة الزمنية الإضافية الممنوحة لتنفيذ أعمال التطوير والتحديث للمقاول العام فى ٢٠٢١/١٢/٢٤ وقد تم العرض على مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠ بطلب المقاول العام الوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٢ لمد مدة التنفيذ ليصبح تاريخ نهو المشروع ٢٠٢٢/١/٢٥ وهو ما لم تتبين معه أسباب التأخر فى العرض على مجلس الإدارة لمدة نحو ٣٠ يوم. • إنتهاء تاريخ صلاحية وثيقة التأمين والتى أصدرها المقاول العام عن الأعمال موضوع عقد التطوير بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ وقيام الشركة بإصدار وثيقة تأمين عن الفترة من ٢٠٢١/١٢/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ برقم (٥٩٧٧) بقيمة تأمينية بلغت ١٢٠ مليون جنيه برسوم بلغت ١٢٧٣٥ جنيه تم تحميلها بالخطأ على مصروفات الشركة والواجب تحميلها على حساب المقاول لحين إنتهاء الإستلام الإبتدائى للأعمال إنفاذاً للبند التاسع من العقد المبرم بين الطرفين. يتعين تحميل المقاول بقيمة الرسوم والمطالبة بإجراء التأمين اللازم لحين الإستلام الإبتدائى وفقاً لنصوص العقد المبرم.	- تم إنتهاء المدة الممنوحة لتنفيذ أعمال التطوير والتحديث للمقاول العام بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٤ وتم العرض على مجلس الإدارة الذى وافق على مد المدة للمقاول العام حتى ٢٠٢٢/٢/١٥ حيث أن هذه النوعية من الطلبات تحتاج إلى فترة زمنية مناسبة حتى يمكن دراسة الطلب من جميع جوانبه بالإشتراك مع مكتب مدير المشروع ثم العرض على مجلس إدارة الشركة فى أقرب جلسة منعقدة وهو ما تم تنفيذه. - تم إصدار الوثيقة وذلك للمحافظة على سريان التغطية للمشروع ضد المخاطر حيث أن مدة المشروع كانت أوشكت على الإنتهاء قبل بدء مد المدة الإضافية وتم إحاطة المقاول العام (المخابرات العامة) لإتخاذ اللازم.
- بلغ رصيد الدفعة المقدمة للمقاول العام فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٢٢٣,٩٧٤ مليون جنيه إلا أنه تبين إنتهاء صلاحية تاريخ وثيقة الضمان الصادرة من المقاول العام (المخابرات العامة) بمبلغ نحو ١٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/١٢/١٣ وعدم التجديد حتى تاريخه. يتعين المطالبة بتجديد الوثيقة وفقاً لرصيد الدفعة المقدمة حفاظاً على حقوق الشركة.	- لا داعى لتجديد خطاب الضمان الموقع من المخابرات العامة نظراً لأنه تم إقفال رصيد الدفعة المقدمة بالكامل بالمستخلص رقم (١٩) فى تاريخ لاحق للمركز المالى.
- تضمن رصيد الإنفاق الإستثمارى مبلغ ٤٢٨٥٧ جنيه تخص شركة لوجيك لإستشارات الحوكمة بالخطأ وصحته التغذية بالحسابات المدينة لحين سداد كافة الأقساط. يتعين إجراء التسويات اللازمة وتصويب الوضع مع حصر الحالات المماثله.	- تم إجراء التصويب ضمن الحسابات المدينة لحين الإنتهاء من كافة مراحل الإنفاق للإستشارات ولا توجد أى حالات مماثلة أخرى.
- بلغ رصيد حساب الإستثمارات طويلة الأجل فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٩,٠٢٢ مليون جنيه بعد خصم مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بمبلغ نحو ٣,٢٦١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى:- • تضمن الإيضاح رقم (٧) قيام الشركة بإستبعاد رصيد الإستثمارات فى قيمة الأسهم الخاصة بشركة الإسماعيلية الجديدة للإستثمار السياحى والبالغ نحو ٢,٨٤٦ مليون جنيه السابق بيعها دون الإفصاح عن أن الأسهم مازالت مسجلة فى الحفظ المركزى باسم شركة مصر للفنادق وذلك بالمخالفة لقواعد الإفصاح بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية فقرات (١٥أ/١٦أ).	- قامت الشركة بإستبعاد المساهمة لدى شركة الإسماعيلية الجديدة من أرصدة حساب إستثمارات طويلة الأجل حيث أنه طبقاً للعقود المبرمة بين شركة مصر للفنادق و بنك مصر والمشترى (شركة فنادق البحر الأحمر القابضة للإستثمارات السياحية) فقد تم تحصيل القيمة البيعية بالكامل من المشترى وأن عدم الإنتهاء من إجراءات نقل الملكية تخص المشترى وحده دون أدنى مسئولية على شركة مصر للفنادق.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- تجدر الإشارة إلى قيام الشركة بتفويض السيد / أحمد على أحمد لحضور الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة الإسماعيلية الجديدة والمنعقدة فى ٢٠٢١/١٢/١٤ حيث تم إعتماد تشكيل مجلس الإدارة وتجديد مدته ويمثلها السيد المذكور فى عضوية المجلس. يتعين إظهار قيمة المساهمة بحساب الإستثمارات المالية ومراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة لحين الإنتهاء من نقل الملكية.	- قامت الشركة بحضور ممثل عنها بناء على طلب شركة الإسماعيلية الجديدة وذلك لتسيير الأعمال وإسوة بالحالات المثيلة الممثلة فى بنك مصر وهيئة قناة السويس ودون أدنى مسئولية على الشركة بذلك.
- تضمنت الإستثمارات مساهمة الشركه فى شركتى مصر أسوان للسياحة ومصر سيناء للسياحة بمبلغ نحو ١,٩٣٠ مليون جنية و ١,٠٥٨ مليون جنية على التوالى والتى لم تحصل الشركة منهم على اى عوائد منهم لتحفيقهم خسائر متلاحقة. وجاء رد الشركة على ملاحظاتنا السابقة بصدور قرار من مجلس إدارة الشركة القابضة رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بدراسة شركة إيجوث لإمكانيه شراء حصة شركة مصر للفنادق فى شركة مصر أسوان للسياحة وكذا قيام شركة مصر للفنادق بدراسة إمكانيه شراء حصة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء للسياحة فى ضوء رؤية شركة مصر سيناء للسياحة لمشروعاتها المستقبلية فى ظل زيادة رأس مالها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية لتنمية مدينة سانت كاترين كمقصد سياحى عالمى. يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه الشركة فى ضوء القرار الصادر من الشركة القابضة المشار إليه بعاليه.	- قامت الشركة بطلب الدراسات الإقتصادية والبيانات المالية التى تؤكد مدى جدوى الإستثمار لإمكانية شراء حصة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء للسياحة وتم التواصل معها وجارى الإنتهاء من الدراسة الإقتصادية لإتخاذ القرار المناسب ، وفى ضوء القرار الصادر من الشركة القابضة للسياحة والفنادق رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨.
- تضمنت قائمة المركز المالى مبلغ ٧٤٤٦٧٣ جنيهاً تحت مسمى رصيد إستثمارات مالية متاحة للبيع وهى تمثل قيمة إستثمارات فى سندات حكومية وفقاً لما جاء بالإيضاحات المتممة إيضاح رقم (٧) وغير مخطط لبيعها خلال الفترة المستقبلية القريبة. يتعين إجراء التصويب اللازم بقائمة المركز المالى حتى تظهر على حقيقتها.	- الإستثمارات المالية فى سندات حكومية غير مخطط بيعها خلال الفترة المستقبلية القريبة وسيتم تعديل المسمى بقائمة المركز المالى خلال الفترات القادمة.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- بلغ رصيد حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٥٣,٣٤٨ مليون جنية تضمن ما يلي :- • نحو ١٥٠ مليون جنيه المسددة لوزارة المالية عن قضية الضمان الحكومى ونحو ١,٣٨١ مليون جنيه رسوم ومصروفات قضائية (بعد حصول الشركة على نحو ١٣,١٢١ مليون جنيه من المصاريف القضائية والبالغة نحو ١٤,٥٠٢ مليون جنيه) وذلك تنفيذاً لحكم الإستئناف الصادر لصالح الشركة والمؤيدة بحكم محكمة النقض الصادر فى ٢٠١٩/٩/٢٤ ورفض الطعن المقدم من وزارة المالية بجلسة ٢٠٢١/٣/٢٥. وبناء على ملاحظة الجهاز المتكررة لتحصيل تلك المديونية قامت الشركة بتوجيه إنذار كتابى لوزارة المالية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣٠ كما أوصت الجمعية العامة المنعقدة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بالعمل على التفاوض مع وزارة المالية لإسترداد المبلغ المستحق أو إجراء مقاصة بخصم منها مستحقات وزارة المالية متمثله فى مستحقات ضريبية. يتعين موافاتنا بما تم فى هذا الشأن فى ظل الخطابات المتبادلة ما بين وزير قطاع الأعمال وبين وزير المالية لوضع آليه تنفيذ الحكم كما جاء برد الشركة على تقريرنا السابق.	- نجحت المفاوضات بين المستشار القانونى للشركة والمستشاريين القانونيين بوزارة المالية ، وبناء على التنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق حيث تم التأشير من معالى وزير المالية على إجراء التسوية المالية بمبلغ الـ ١٥٠ مليون جنيه وبعد إقتطاع ما يخص حق الإنتفاع حتى عام ٢٠٢١ والبالغ نحو ٣٤,٧ مليون جنيه والباقى مبلغ ١١٥,٣ مليون جنيه لتسويتها من مديونيات الشركة القابضة والشركات الشقيقة. - جارى المتابعة نحو تحصيل المتبقى من المصروفات القضائية وقدره نحو ١,٣٨١ مليون جنيه من المحاكم المختصة.
- نحو ٣٥٦ ألف جنيه رصيد متوقف لضريبة القيمة المضافة لكلاً من فندق سفير دهب وفندق النيل ريتز (نحو ٣٤١ ألف جنيه و ١٥ ألف جنيه على التوالى). يتعين العمل على مخاطبة مصلحة الضرائب لإجراء مقاصة ما بين المستحق على الشركة من ضريبة قيمة مضافة ومستحقاتها سالفه الذكر لدى المصلحة.	- جارى التنسيق والمتابعة مع المستشار الضريبى لإثبات ذلك فى ضوء ما تنتهى إليه أعمال اللجنة الداخلية لمصلحة الضرائب حتى يمكن إجراء المقاصة.
- نحو ٥١٥ ألف جنيه قيمة فروق ضريبية (كبار الممولين) ترجع لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ومرفوع عنها قضية مازالت متداولة. يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه الأحكام القضائية حتى تاريخه.	- جارى المتابعة مع القضاء.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- نحو ٢٧٩ ألف جنيه رصيد متوقف منذ عدة سنوات يرجع بعضها إلى عام (٢٠٠٦) يمثل قيمة رسم ضريبة الدمغة النسبية المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب على مساهمات الشركة فى رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها على أحكام إستئنافيه لصالح الشركة بهذه القيمة. يتعين موافاتنا بالإجراءات المتخذه نحو تحصيل مستحقاتها فى ضوء الأحكام الصادرة لصالحها وما إنتهت إليه القضايا الأخرى المرفوعة فى هذا الشأن ومازالت متداولة.	- جارى المتابعة للطعون بالنقض وهى مرجحة الكسب.
- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١,١٠٣ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى:- تم إحتساب الفوائد المستحقة على ودائع بنك بلوم المبرمة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢ على اساس ٣٦٠ يوم وبإجمالى مبلغ ٢٥٦٨٣٣ جنيهاً وصححها ٢٥٣٦٠٤ جنيهاً على أساس ٣٦٥ يوم ويفرق قدره ٣٢٢٩ جنيهاً. يتعين حصر الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر الأرصدة على حقيقتها فى تاريخ المركز المالى.	- سيتم مراعاة الفروق بالنسبة للفوائد المستحقة فى تاريخ إستحقاق الودائع من البنك.
- بلغ رصيد حساب الأرصدة المدينة الأخرى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٩٤,٧٩٨ مليون جنيه بعد خصم مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها والبالغ نحو ١٣٣ ألف جنيه وتضمن ما يلى:- • نحو ٥٤٥٣٧ جنيه تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة فى رأس مال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية والمستحق لشركة مصر للفنادق تطبيقاً لحكم المحكمة الدستورية إعتباراً من عام ١٩٩٦ ، وقد ورد شيك مقبول الدفع رقم (١١٧٠٧٦٩٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ على البنك التجارى الدولى) لشركة مصر للفنادق بالقيمة ولم تتمكن من تحصيله لعدم وجود رصيد بالبنك وقامت الشركة بتحرير محضر رقم (٢٩٦٣١) لسنة ٢٠٢٠ (جنحة شيك بدون رصيد) وصدر الحكم لصالح الشركة فى ٢٠٢٠/١٠/١٢. يتعين متابعة الإجراءات القضائية اللازمة حفاظاً على حق الشركة طرف الغير والإفادة بالمستجدات.	- جارى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة مدة مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيها.
• نحو ٢٢٠ ألف جنيه قيمة أربعة مصاعد تخص فندق النيل مباعة لشركة شندلر بالإضافة لقطع الغيار الخاصة بهم منذ عام ٢٠١٤ ، ويتصل بذلك وجود رصيد بالحسابات الدائنة الأخرى تخص شركة شندلر بنحو ١٧٥,٥ ألف جنيه تمثل القيمة الإيجارية للمخزن عن الفترة من ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٤/٤/١ لتشوين المصاعد حتى تركيبها بفندق النيل ريتز المفتتح فى أكتوبر ٢٠١٥ وعلى الرغم من إنقضاء أكثر من خمس سنوات والمطالبة فى تقريرنا السابقة بسرعة تسوية تلك المبالغ وقد دأبت الشركة بالرد على تقريرنا بأنه " جارى إصدار المستخلص الختامى لشركة شندلر وسيتم مراعاة توقيع غرامات التأخير حالة إقرارها عند إصدار المستخلص " الأمر الذى لم يتم حتى تاريخه.	- ورد لنا المستخلص الختامى الخاص بشركة شندلر وتم إضافة الخصومات فيه من غرامات تأخير وقيمة أربع مصاعد وإيجارات مخازن ونظراً لإعتراض شركة شيندلر على بعض القيم الواردة به قد تم تأجيل إصداره لحين إجراء التسوية اللازمة تمهيداً للصرف.

الملحوظـــــة	الـــــرد
يتعين تحديد أسباب عدم ورود المستخلص الختامى لشركة شندنر حتى تاريخه على الرغم من الإنتهاء من أعمال تطوير فندق نيل ريتز وإفتتاحه منذ عام ٢٠١٥ وورود كافة المستخلصات الختامية للشركات الأخرى المساهمة فى أعمال التطوير مع عدم تطبيق غرامات التأخير على شركة شندنر لعدم إلتزامها بشروط أمر الإسناد للأعمال التكميلية والذى تم تنفيذه من خلال شركة أخرى والإفادة.	
- بلغ رصيد حساب النقدية وأرصدة لدى البنوك وما فى حكمها فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٢٤٠ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى: • تضمنت حسابات البنوك (بنك الأهلى البرج – بنك بلوم مصر) نحو ٦٦٠٩ جنيهاً قيمة ما أمكن حصره من شيكات تحت التحصيل ترجع تواريخ بعضها ما قبل ٢٠٢٠/٩. يتعين التعلية بالحسابات الدائنة وإجراء ما يلزم من تسويات وفقاً لقانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته فى هذا الشأن وحصر الحالات المماثلة.	– بالرجوع للشيكات الواردة بالملاحظة تبين أنها تتضمن مبلغ ٢٢٠٠ جنيهاً تم صرفها من البنك خلال شهر يناير ٢٠٢٢ عن شيكات تخص السيد/ فؤاد صادق ، وجارى إتخاذ اللازم قيما يخص باقى المبالغ.
• ظهر رصيد حساب بنك عودة (عمله محلية) بمبلغ ٦٤٠٢ جنيهاً والذى تم تحميله بمصاريف وعمولات بنكية بلغت نحو ٦٤٠ جنيه خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ منها مصاريف تخطى الحد الأدنى للحساب والتى بلغت فى ٢٠٢١/١٢/٣٠ مبلغ ١٠٠ جنيه. يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجنب تحمل مصاريف الحد الأدنى حفاظاً على أموال الشركة.	– قامت الشركة بتغذية الحساب الجارى خلال شهر فبراير الجارى وإجراء حركات سحب من الحساب تجنباً لتحمل مصاريف الحد الأدنى.
• تباين نسبة العوائد عن الودائع المبرمة خلال نفس الفترة لعدة بنوك ومثال ذلك ما يلى:-	– إدارة السيولة بالشركة تخضع لمعايير وفقاً لتنويع المخاطر والعوائد فى ذات الوقت ولا يمكن قصلهما لاسيما أن نسبة الوديعة المربوطة لدى بنك عودة أقل من ١% من إجمالى ودائع الشركة ومبرتم التنويع مستقبلاً من خلال إضافة بنك أخر يعطى فوائد أعلى ولإحداث تنافسية.
يتعين إعادة النظر فى سياسة إدارة النقدية المتوفرة الشركة بما يحقق أفضل العوائد الممكنة.	– تدير الشركة المخاطر والسيولة من خلال قطاعى الإستثمار والمالية وتحت إشراف العضو المنتدب التنفيذى للشركة ووفقاً لإستراتيجية معتمدة من مجلس إدارة الشركة والذى يضم نخبة من السادة المتخصصين فى السوق المصرفى ومع الإحاطة بأن الشركة تدير المحفظة النقدية لديها بإحترافيه وهو ما تأكد خلال العام السابق حيث وصلت أرصدة النقدية بالشركة لأدنى مستوياتها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة تداعيات كوفيد – ١٩ حيث بلغت فى ذلك التاريخ نحو ٥٥ مليون جنيهاً ونتيجة الإجراءات التى تم إتخاذها وإدارة الشركة للمحفظة النقدية فقد نجحت فى عبور تلك الأزمة ووصول النقدية المتاحة لديها حالياً للحو ٢٣٠ مليون جنيهاً وبالرغم من التدفقات النقدية الخارجة نتيجة سداد الأعباء التمويلية من أقساط القروض المسدادات المعجلة والفوائد المدينة بالإضافة إلى الأعباء الإستثمارية والتشغيلية بالشركة.
• عدم إجراء جرد دورى ومفاجئ على خزينة الشركة بالمخالفة للمادة رقم (٩٧) من الباب السابع من اللائحة المالية للشركة كذا عدم إجراء جرد مفاجئ على السلف المستديمة بالمخالفة للمادة (١٠٧) من ذات اللائحة. يتعين الإلتزام بمواد اللائحة المالية الصادرة فى هذا الشأن.	– تم التنبيه نحو مراعاة الإلتزام بذلك مستقبلاً.

البنك	المبلغ	معدل الفائدة	عدد الأيام	تاريخ الوديعة
قناة السويس	٥ ٢٩٣ ٨٠٦	%٨,٣٠	٣١	٢٠٢١/١٢/٢٦ – ٢٠٢٢/١/٢٦
بلوم	٢ ٠٤١ ٤١٩	%٨,٢٥	٣١	٢٠٢١/١٢/٢١ – ٢٠٢٢/١/١١
عودة	١ ٠٣٤ ٧٨٦	%٥,٧٥	٣١	٢٠٢١/١٢/٣٠ – ٢٠٢٢/١/٣٠

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- بلغ رصيد حساب مصروفات مستحقة السداد (رصيد دائن) فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣٧,١٨١ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى :- • نحو ٣٤,٧ مليون جنيه قيمة حق الإنتفاع لفندق النيل ريتز والمستحق لوزارة المالية منه نحو ٥,٩٣٣ مليون جنيه يخص فترة المركز المالى الحالى وحتى تاريخه لم تنتهى الشركة من الإتفاق على آليه تنفيذ حكم الضمان الحكومى الصادر لصالح الشركة والمعروض بشأنه خصم المديونية المستحقة على الشركة عن حق الإنتفاع من مستحقات الضمان الحكومى لدى وزارة المالية. يتعين سرعة الحصول على موافقة وزارة المالية على تلك التسوية حتى لا تخضع الشركة لأى غرامات منصوص عليها بأحكام قانون (١٩٦) لسنة ٢٠٠٨ (الضريبة العقارية) فيما يخص التأخر فى السداد.	- سيتم تسوية الرصيد المستحق عن حق الإنتفاع حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغ نحو ٣٤,٧ مليون جنيه من الضمان الحكومى الـ ١٥٠ مليون جنيهاً طبقاً لتأشيرة معالى وزير المالية نحو إجراء التسوية المالية وتضمين ذلك المبلغ بها.
• نحو ٩,٤٩٥ ألف جنيه تمثل القيمة الإيجارية المستحقة لعدد (٢) شقة بمدينة ملوى منذ عدة سنوات مقام بشأنه دعوى قضائية للتمكن من الشقق. يتعين موافاتنا بما يستجد فى هذا الشأن وما تنتهى إليه الأحكام القضائية.	- صدر حكم بالتعويض بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه عن الشقتين وتم عمل إستئناف من جانب الشركة وتحدد له جلسة ٢٠٢٢/٤/١٧.
- تم تدعيم حساب مخصصات أخرى بمبلغ ٣٣٩ ألف جنيه تحت مسمى مخصص مطالبات محتملة لمقابلة أى مطالبات محتملة أو نزاعات مع الغير وفقاً لما ورد بالإيضاحات المتممة إيضاح (١٣) المخالفة لمعايير المحاسبة المصرية معيار (٢٨) المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة فقرة (٢٧). يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة فى هذا الشأن.	- تقوم الشركة بالأخذ بمبدأ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية الدورية وإجراء تعليات بتدعيم المخصصات تحسباً لأيه نزاعات مع الغير وهو ما تم بموقف الدعوى المرفوعة من شركة الصرف الصحى والتى تتطلب تكوين مخصص مالى بنحو ١,٨٠٦ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد القانونية وأن المخصص الحالى المكون يبلغ نحو ٤٤٥ ألف جنيه فقط مما يتطلب تدعيمه خلال الفترة القادمة وحتى تعبر القوائم المالية عن المركز المالى الحقيقى طبقاً لأهداف المحاسبة وسيراعى الإفصاح فى الإيضاحات المتممة مستقبلاً.
- بلغ رصيد حسابات دائنة أخرى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٤٧,٥٨٠ مليون جنيه وتضمن ما يلى :- • نحو ٥٧ ألف جنيه يمثل قيمة كوبونات الموردة من شركة مصر المقاصة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقادمت بمرور أكثر من خمس عشر عاماً عليها. وكذا نحو ١,٨ مليون جنيه يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من المالية منذ عام ٢٠٢٠ والتى ترجع لعام ١٩٨٠. يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة. • نحو ٤,٦٩٠ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة (ضريبة على مدخلات الإنتاج) عن تطوير فندق النيل ريتز منذ ٢٠١٩/٦ والمطروحة بمذكرة على لجنة الطعن بمصلحة الضرائب طبقاً لما ورد بالموقف الضريبة الإيضاح (٣٥). يتعين موافاتنا بأخر المستجدات فى هذا الشأن.	- جارى دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة والمستشار الضريبى للشركة وإتخاذ اللازم فى ضوء ذلك. - نظراً لإلغاء رسم الدمغة النسبى فقد تم إسترداد قيمتها لصالح المساهمين عن أرصدة يرجع بعضها لعام ١٩٨٠ ، وقد تم الصرف للمستحقين من السادة المساهمين الذين تقدموا بطلبات للصرف والباقى سيتم صرفه لمستحقيه فور تقديم طلباتهم ، وجارى بحث ودراسة تلك الأرصدة فى ظل قانون الدمغة بالتنسيق مع المستشار الضريبى والقانونى للشركة وإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة. - جارى المتابعة نحو وإتخاذ الإجراءات الواجبة فى ضوء ما يسفر عنه إنهاء سنوات الفحص حتى عام ٢٠١٧ عن طريق اللجان الداخلية مع مأمورية ضرائب دخل الأشخاص الإعتبارية.

المنحوظـــــة	الـــــــرد
- ما زالت الشركة لم تقم بإسترداد ما تم صرفه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ بدون وجه حق لرئيس مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين لشركة مصر للفنادق إلتزاماً لما جاء بفتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى والتشريع) الصادرة فى ٢٠١٩/٥/١٩. فضلا عن عدم قيام الشركة بإسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ ألف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارت السياحية عن توزيع الأرباح في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمنصرفة لهم بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلي الحكومة والأشخاص الإعتبارية العامة و البنوك وشركات الإستثمار وغيرها من الشركات والهيئات وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة وكذا فتوي مجلس الدولة (قسمي الفتوى والتشريع) المشار اليها والتي أفادت " بعدم جواز صرف مكافأة ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية وبدلات حضور الجلسات المقررة في الشركات التي تباشر فيها مهمة التمثيل ، وقد إنتهت إلى وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لممثلى شركة مصر للفنادق فى شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية. وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي أوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية ، ولا يجوز إعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الارباح السنوية ، ومازالت شركة مصر للفنادق لم تسترد المكافأة المنصرفة بدون وجه حق سواء المنصرف فى ٢٠٢٠/١٢/٢١ والبالغة نحو ٦٣ ألف جنيه لممثل الشركة عن توزيعات أرباح العام المالى المنتهى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وما سبق صرفه خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١. وقد دأبت الشركة فى ردها على تقاريرنا السابقة بأنه تم الصرف وفقاً للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ ووفقاً للحدود المقررة بتلك المادة. ونود الإشارة إلى أن هذا القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ مخالفاً لفتوى مجلس الدولة وقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ والمادة رقم (٢٢) من قانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨. نكرر التوصية بضرورة الإلتزام بأحكام القوانين السابق الإشارة إليها وكذا فتوى مجلس الدولة فى هذا الشأن مع وجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق مع موافاتنا بما إنتهت إليه الإجراءات القانونية المتخذه من قبل الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٦ فى هذا الشأن.	- بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٦ قد تم البدء فى السير فى إتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد السادة المطلوب إسترداد ما تم صرفه لهم بدون وجه حق بموجب إرسال إنذارات على يد محضر لكل من سيادتهم تفيد وجوب الإسترداد وتم إقامة الدعاوى القضائية بالإسترداد وطبقاً لما جاء بالفتاوى والقانون وذلك أمام المحاكم المختصة. - أما بخصوص مكافأة تمثيل ممثلى الشركة لدى مجلس إدارة شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية والمنصرفة عن أرباح عامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ فإن الشركة تلتزم بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام فى عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة. - وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة.

الـــــــرد	الملحوظـــــة
– عدم تأثر قائمة الدخل فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بالضرائب المستحقة ذلك يرجع إلى وجود خسائر ضريبية محققة تم إثباتها بالإقرار الضريبى السنوى للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغت حوالى نحو ٢٨٣ مليون جنيهاً ، وتبلغ صافى ربح الفترة حوالى نحو ١٥١ مليون جنيه ومما يعنى عدم وجود وعاء ضريبى خاضعة للضريبة حتى تاريخ إعداد المركز المالى وسيتم مراعاة الإيضاح عن ذلك مستقبلاً بالإيضاحات المتممة.	- عدم تأثر قائمة الدخل فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بالضرائب المستحقة فى تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) القوائم لمالية الدورية (فقرة ٣٠ جـ) فضلاً عن عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن أسباب عدم إحتساب الضريبة. يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.
– سيتم مراعاة الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن ذلك مستقبلاً.	- تضمنت قائمة التدفقات النقدية عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ لنحو ٢ مليون جنيه متحصلات أخرى ونحو ٩ مليون جنيه مدفوعات أخرى ودون الإفصاح عن طبيعة تلك المبالغ. يتعين مراعاة كفاية الإفصاحات بالإيضاحات المتممة.

رئيس

القطاع المالى

(محاسب / محمود محمد مصطفى)